مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (8) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (8) 2013

دراسة تحليلية إحصائية للآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية خلال الفترة (1990–2009)

الدكتور قاسم النعيمي*
الدكتور إبراهيم العدي**
ابتسام علي رجوب***

(تاريخ الإيداع 6 / 1 / 2013. قُبِل للنشر في 31 / 12 / 2013)

□ ملخّص □

تناول هذا البحث الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية بوصفه دراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990–2009 انطلاقاً من بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS قمنا ببناء نماذج قياسية صالحة لتقدير معلمات نماذج أثر الضريبة على كل من الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، إجمالي التكوين الرأسمالي، الاستهلاك. كما يمكن استخدام هذه النماذج في عملية التنبؤ لهذه المتغيرات. هذا وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة من بينها وجود علاقة طردية وقوية بين الضريبة ومجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام الخاص، إلا أن الضريبة في الحقيقة لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل نمو كل من الاستثمار العام والخاص. كما تبين لنا أن النظام الضريبي السوري يعتمد على الضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك) التي تخفض من استهلاك الأفراد مما يسهم في انخفاض حجم العمالة والدخل القومي. بالإضافة إلى ذلك، تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل القومي في سورية بسبب ارتفاع الضرائب غير المباشرة التي أثرت بشكل كبير على فئة ذوي الدخل المحدود، هذا وقد تبين لنا ذلك من خلال منحنى لورانس.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم، الضريبة والاستثمار، الضريبة والاستهلاك، الضريبة وإعادة توزيع الدخل القومي.

***أستاذ مساعد – قسم الإحصاء التطبيقي – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
****أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
*****طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الإحصاء التطبيقي – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (8) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (8) 2013

Analytical and Statistical Study of the Economic Effects of taxes and fees in Syria the period 1990-2009

Dr. Qasem al-Na'imi*
Dr. Ibrahim al-Adi**
Ebtisam Ali Rajjoub***

(Received 6 / 1 / 2013. Accepted 31 / 12 / 2013)

□ ABSTRACT □

This research handles the economic effects of taxes and fees presented as a statistical and analytical study during the period 1990-2009 in Syria. It was based on the annual statistical data issued by the Central Bureau of Statistics. Using the statistic programme (SPSS) we have made econometric models to estimate the parameters of models of the impact of the tax on all public investment, private investment, gross capital formation, consumption, and these models can be used in the prediction of these variables, We have reached many important results, among which, the clear centrifugal relationship between taxes and total fixed capital formation in both public and private sectors. In fact, the tax itself had not been an effective tool in increasing the rate of growth of both public and private investment. It also shows us that the Syrian tax system depends on indirect taxes (consumption tax) that reduce the consumption of individuals contributing to the decline in the volume of employment and national income, In addition to the significant decline in distributing the national income fairly due to high indirect taxes which consequently affected the low-income category, Show us through the curve of Lawrence.

Keywords: The economic effects of taxes and fees, tax and investment, tax and depreciation, tax and redistribution of national income.

***Assistant Professor, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.**
****Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.**
*****Postgraduate student, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.**

مقدمة:

التنمية شعار ترفعه جميع المجتمعات في العالم، وتسعى إلى تحقيقه بمختلف الأساليب والأدوات، ولا يمكن لأي مجتمع من هذه المجتمعات الادعاء بتحقيق هدف التنمية كاملاً أو حتى الانتهاء منه، لذلك تسعى الدول والمجتمعات إلى رسم خطط محددة للسير في طريق التنمية باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب ولعل من أهمها في الوقت الحالي السياسة الضريبية، فالتنمية بتعدد مستوياتها (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً) وبتعدد مراحلها تفرض سياسة ضريبية محددة، فنجد في الدول المتقدمة أنظمة ضريبية تعكس المرحلة التي وصلت إليها التنمية في هذه الدول، وبالمقابل نجد أن الأنظمة الضريبية في الدول النامية تعكس مستوى التنمية الضعيف الذي تعيشه هذه الدول، فمازالت تلك الأنظمة في المراحل الأولى من مراحل تطور أي نظام ضريبي، إلا أن سعي هذه الدول إلى مواكبة التطور الذي يشهده العالم اقتصادياً واجتماعياً وتقنياً يفرض تحديات كثيرة أمامها لتطور من سياساتها وأنظمتها بما يتلاءم مع الأهداف المرحلية التي وضعتها. وسورية بواقعها الحالي تعكس مثالاً بارزاً لهذه المشكلة التي تعيشها الدول النامية، لذلك بات جلياً الحاجة الماسة لتطوير النظام الضريبي القائم، والانتقال به إلى مراحل أكثر تقدماً بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم.

مشكلة البحث:

اقتصر دور الضريبة في الفكر التقليدي على تأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقات الدولة العامة، إلى أن أصبح للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية تختلف باختلاف النظم السياسية والاقتصادية للدول. فالضريبة أداة فعالة في تنشيط وتحفيز الاستثمار، كما تقوم بدور أساسي في تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وذلك بغية تسريع عجلة التنمية الاقتصادية.... لذلك يهدف المشرّع عند فرض الضريبة إلى إحداث آثار اقتصادية واجتماعية، ولهذا يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: إلى أي درجة تسهم الضرائب في سورية في إحداث نمو اقتصادي ينعكس بدوره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن السوري؟ بمعنى إلى أي درجة أسهمت في تحقيق تنمية اقتصادية وعدالة ضريبية وذلك خلال الفترة (1990–2009) والتنبؤ بها للفترة المقبلة (2010–2015)، إلا أنه يمكن القول أن تطبيق سياسة ضريبية هادفة يمكن أن يسهم في تفعيل آثار ايجابية اقتصادية واجتماعية في المجتمع السوري، لأن الضريبة تؤثر بشكل واضح على الإنتاج، فإما أن تشحذ عزيمة المنتج أو تثبطها، وهذا بدوره ينعكس على الاستهلاك، فعند فرض ضريبة على دخول الأفراد سينخفض استهلاكهم، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة والدخل القومي إلا في الحالة التي يوجد فيها فجوة تضخمية، كما يلعب النظام الضريبي دوراً مهماً في توزيع رأس المال على القطاعات الاقتصادية كالإعفاءات التي يقدمها لبعض هذه القطاعات أو من خلال فرض الضرائب والذي يمكن أن يحوّل رأس المال من هذه القطاعات إلى قطاعات أخرى. فالاستثمار في دور السكن ووسائط النقل لا يسهم بالدرجة نفسها والفاعلية في النمو الاقتصادي كالاستثمار في الآلات والمعدات، هذا بالإضافة إلى أهمية العدالة الضريبية بين المواطنين في المجتمع السوري...

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهداف البحث في النقاط التالية:

- دراسة العلاقة بين الضريبة ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام.
- دراسة العلاقة بين الضريبة ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص.
- دراسة العلاقة بين الضريبة والاستهلاك.
- دراسة الضرائب غير المباشرة والرواتب والأجور من جهة، والضرائب المباشرة والأرباح من جهة أخرى.
- بناء نماذج قياسية صالحة للتنبؤ بكل من المتغيرات التالية: مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام والخاص، إجمالي التكوين الرأسمالي، إجمالي الاستهلاك للفترة المقبلة من 2010–2015 .

أما أهمية هذا البحث فإنها تتمثل في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم، إذ تواجه الدول النامية كثيراً من المشكلات الاقتصادية التي تحول دون تسريع عجلة التنمية وتحسين المستوى الحياتي للغالبية العظمى من السكان. بالإضافة إلى ذلك، تكمن أهمية هذا البحث في دراسة كل من المتغيرات التالية: إجمالي الضرائب، مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص، إجمالي الاستهلاك، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرواتب والأجور، الأرباح وذلك خلال الفترة من 1990–2009 وإمكانية إجراء تنبؤ لبعض هذه البنود من عام 2010–2015 استناداً إلى نماذج قياسية بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (1990–2009) لنتمكن من الحصول على نتائج أقرب إلى الواقع.

منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكل أساسي على منهجين: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي بهدف دراسة الأثر الاقتصادي للضريبة على كل من الاستثمار، والاستهلاك، وإعادة توزيع الدخل القومي وذلك بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (1990–2009)، وبيانات أخرى غير منشورة مصدرها مكتب الإحصاء أيضاً، وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضياته.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في النقاط التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الضرائب، ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الضرائب، ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الضرائب وإجمالي الاستهلاك.
- تؤثر الضرائب غير المباشرة على طبقات المجتمع بشكل متفاوت، إذ تؤثر على فئة ذوي الدخل المحدود أكثر من تأثيرها على الفئات الأخرى.

دراسات سابقة:

توجد دراسات عديدة تتناول موضوع الضرائب والإصلاح الضريبي، إلا أن الدراسات التي تتعلق بالآثار الاقتصادية للضرائب يمكن لنا أن نوجزها بما يلي:

1. Tax Reduction and the Economy, Joint Economic Committee Study, Saxton, V, july 1999:

تتناول هذه الدراسة موضوع تخفيض الضرائب وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي، فالنظام الضريبي الحالي لا يزال يأتي بنتائج عكسية منحازة ضد الادخار والاستثمار، ويفرض خسائر كبيرة على الاقتصاد مما يحد من الرفاه الاقتصادي للأسر والشركات. كما يفرض تكاليف إضافية حوالي 40 سنتاً في مقابل كل دولار جمعت في الإيرادات، هذا وإن تخفيض العبء المفروض من قبل النظام الضريبي سيحقق تحسناً ملموساً في الرفاهية الاقتصادية للأسر الأميركية.

2. Taxation and Economic Growth, National Tax Journal Vol 49 no. 4 (December 1996) pp. 617-42, Engen, E * & Skinner, J.

بينت هذه المقالة أن الإصلاحات الضريبية توصف في بعض الأحيان بأنها قوية لنمو الاقتصاد الكلي ونمو آثاره، إذ يرى الباحثان التأثير الكبير للإصلاح الضريبي بنسبة 5% باستخدام ثلاثة من المناهج لا نتمكن من توضيحها الآن، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى الآثار المتواضعة في معدلات النمو لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسب 0.2% إلى 0.3% جراء تنفيذ الإصلاح الضريبي، لكن مع تراكم هذه الآثار سيكون لها انعكاسات جوهرية على مستويات المعيشة.

3. Economic Effects of Increasing the Tax Rates on Capital Gains and Dividends, Beach, W, April 15, 2008

تبين هذه الدراسة أن انخفاض معدلات الضريبة على أرباح رأس المال سيشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي البطيء في أمريكا. وبحسب هذه الدراسة فإن التحليل الاقتصادي يشير إلى أن ارتفاع معدلات الضريبة على الدخل سيؤدي إلى أضرار اقتصادية خطيرة وكمثال على ذلك: تباطؤ الاقتصاد يؤدي إلى انكماش نسبة العمالة 270000 وظيفة في عام 2011 و 413000 في عام 2018، استمرار الخسائر في الوظائف المماثلة على مدى السنوات السبع القادمة من أفق التوقعات، سيكون الناتج الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) بعد حساب التضخم بنسبة 44 مليار دولار في عام 2011 و 50 مليار دولار في عام 2012.

4. Tax Incentives for Investment – A Global Perspective: experiences in MENA and non-MENA countries, Clark, S, (Version June 2007)

تناول هذا البحث تحليل الآثار المترتبة على استخدام الحوافز الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة MENA، مع عرض لبعض الأدلة التجريبية على فعالية الحوافز الضريبية، والتي تعتبر مؤشراً لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحاً بعض النظم الضريبية في مناطق الدراسة وأهم الميزات الأخرى للنظر في تصميم نظام ضريبي داعم للاستثمار.

5. Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of SYRIA, UNDP – Syria 2002

يتناول هذا التقرير السياسات الاقتصادية ودورها في تخفيض حالة الفقر في سورية إذ بيَّن وصفاً للوضع المالي السوري، والتحديات التي تواجهه في المدى المتوسط في محاولة للإجابة على سؤال كيف يمكن للإيرادات غير النفطية أن تغطي النفقات العامة، وما هي المصادر المحتملة من الإيرادات العامة غير النفطية بهدف تحسين مستوى المعيشة

ورفع مستوى الفقر في سورية، كما عرض التقرير الخطة الرئيسية للسياسة الضريبية والتدابير المقترحة لإصلاح النظام الضريبي السوري وتعزيزه، وترشيد ضريبة الإعفاءات، ومكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

6. ورقة بحثية للباحثين: مولاي لخضر عبد الرزاق (جامعة قاصدي مرباح بورقلة) وبونوة شعيب (جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان) بعنوان "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (الجزائر)**" نشرت في مجلة الباحث عدد 07/ 2009–2010 . بينت هذه الورقة أن تنمية القطاع الخاص تتطلب توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم هذه العوامل: الضرائب بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل معدل نمو الناتج، القروض المصرفية، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص...

النتائج والمناقشة:

أولاً: أثر الضريبة على الاستثمار:

لا شك أن أحد المؤشرات الدالة على نمو بلد من البلدان هو الاستثمار. فهو يلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للدولة، ولهذا تسعى جميع الدول إلى زيادة الاستثمار والتراكم الرأسمالي. فمعدل نمو أي دولة يتحدد بدرجة كبيرة من خلال معدلات النمو السنوية لتراكم رأس المال، إلا أن نموه لا ينعكس بالضرورة على النمو الاقتصادي بنسبة ثابتة في جميع الأوقات بسبب التباين في عائد رأس المال، أو ما يطلق عليه بالإنتاجية الحدية لرأس المال والتي تتفاوت حسب التطور الاقتصادي والتكنولوجي ومدى الانتفاع برأس المال وتوزعه القطاعي، وهنا يلعب النظام الضريبي دوراً مهماً في توزيع رأس المال على القطاعات الاقتصادية كالإعفاءات التي يقدمها لبعض هذه القطاعات، أو من خلال فرض الضرائب، والذي يمكن أن يحوّل رأس المال من هذه القطاعات إلى قطاعات أخرى فالاستثمار مثلاً في دور السكن ووسائط النقل الخاصة لا يسهم بالدرجة والفاعلية نفسها في النمو الاقتصادي كالاستثمار في الآلات والمعدات. كما يتباين العائد على الاستثمار بين القطاع الزراعي أو الصناعي أو القطاعات الخدمية والتجارية ولهذا فإنه يمكن للدولة أن تحدد اتجاهات نمو قطاعاتها من خلال أدواتها المختلفة لأن فرض ضريبة على قطاع اقتصادي معين سيؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار في هذا القطاع، ثم انخفاض العائد من هذا الاستثمار، مما يؤدي في النهاية إلى انصراف رأس المال عن الاستثمار في هذا القطاع إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية. (رجال، 2009، ص131) انطلاقاً مما سبق يركز المحللون الاقتصاديون على الاستثمار بوصفه مؤشراً لمراقبة النشاط الاقتصادي ومعرفة اتجاهه نحو النمو أو التقلص. فالضريبة أحد العوامل المؤثرة في تنظيم عملية التراكم الرأسمالي، وتوجيه التوظيفات الرأسمالية نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب في تنشيطها، وبهدف توضيح أثر الضريبة على الاستثمار سنقوم بدراسة أثر الضريبة على كل من الاستثمار العام والخاص، والأثر الضريبي لنسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي.

1. أثر الضريبة على نمو الاستثمارات العامة:

إن نمو الاستثمارات العامة ينعكس في نمو الاقتصاد الوطني. خاصة أن القطاع العام هو القطاع الرائد في سورية فمن الجدير الوقوف عنده والنظر في نمو استثماراته خلال الفترة (1990–2009)، ولعل الضريبة أحد العوامل المؤثرة في نمو استثمارات هذا القطاع، ولتوضيح ذلك نورد الجدول رقم (1) الذي يبين أثر الضريبة على مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام بالأسعار الجارية. علماً أن الأرقام الواردة في عمود إجمالي الضرائب لا تتضمن

الضرائب فقط، وإنما تشمل الضرائب والرسوم وهنا لا بد من التذكير بالفرق بين الضريبة والرسم فالضريبة هي استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، في حين يتمثل الرسم في كونه مبلغاً من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم.

الجدول رقم (1): دراسة العلاقة بين إجمالي الضرائب والرسوم ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام بأسعار 2000 الثابتة خلال الفترة 1990-2009 (المبالغ بمليارات الليرات السورية)

العام	إجمالي الضرائب	معدل نمو إجمالي الضرائب	مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام بالأسعار الثابتة	معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام
1990	22.123	-	42.515	-
1991	27.720	25.299	40.666	-4.349
1992	29.408	6.089	41.428	1.874
1993	29.489	0.275	49.244	18.866
1994	40.456	37.190	71.162	44.509
1995	48.903	20.879	73.488	3.269
1996	57.371	17.316	79.781	8.563
1997	69.296	20.786	92.192	15.556
1998	75.516	8.976	96.316	4.473
1999	83.541	10.627	95.126	-1.236
2000	85.913	2.839	99.331	4.420
2001	116.932	36.105	115.858	16.638
2002	136.609	16.828	121.083	4.510
2003	151.558	10.943	146.049	20.619
2004	160.79	6.091	135.318	-7.348
2005	179.63	11.717	146.688	8.402
2006	194.017	8.009	143.791	-1.975
2007	204.427	5.366	136.4	-5.140
2008	219.268	7.260	112.739	-17.347
2009	240.64	9.747	143.82	27.569

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

والشكل التالي يمثل معدل نمو كل من إجمالي الضرائب والرسوم ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة:

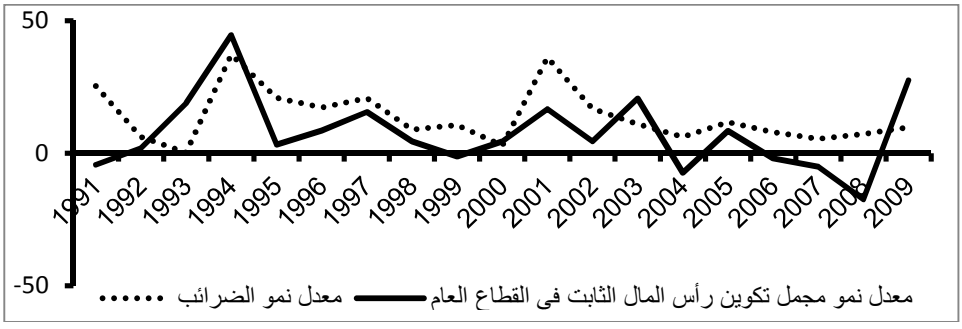

الشكل رقم (1): معدل نمو كل من الضرائب ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الجدول والرسم البياني السابقيين أن معدل نمو الضرائب لا ينسجم مع معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام خلال الفترة (1990–2009). ففي عام 2008 حققت الضرائب معدل نمو وقدره (7.260%) في حين كان معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام (17.347–%) وهو أدنى معدل نمو له خلال فترة الدراسة. وكذلك في عام 2004 نمت الضرائب بمعدل (6.091%) إلا أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام كان سالباً أيضاً (7.348–%). أما في عام 2007 فقد نمت الضرائب بمعدل قدرة (5.366%) في حين كان معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام سالباً (5.140–%) وكذلك في عام1999 كما هو مبين في الجدول، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن الإيرادات الضريبية ليس لها أي دور في تمويل الاستثمار العام. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ في أعوام أخرى أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام حقق معدلات نمو مرتفعة رغم انخفاض معدل نمو الضرائب. ففي عام 1994 حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام معدل نمو وقدره (44.509%) في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (37.190%). أما في عام 1993 فقد حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام معدل نمو وقدره (18.866%) في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (0.275%)، وكذلك في عام2003 فقد بلغ معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام (20.619%) في حين نمت الضرائب بمعدل قدره (10.943%) وهناك أعوام مماثلة لذلك، ولهذا يمكن القول إن الضرائب لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل نمو الاستثمار العام علماً أن هناك مصادر أخرى في تمويل الاستثمار العام مثل الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض من المصرف المركزي، كما أن الدولة تحوّل فوائض القطاع العام إلى الخزينة العامة، ولا تمول هذا القطاع بما يحتاج من آلات وعدد أو حتى رأس المال العامل لذلك ينخفض الاستثمار العام الذي يجب أن يبقى في تزايد مستمر بهدف تشجيع الاستثمار الخاص بغية زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (غندور، 2009، ص143). إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين إجمالي الضرائب ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام خلال فترة الدراسة هي علاقة قوية وطردية، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي بينهما 0.90 إلا أننا وجدنا أن العلاقة الأمثل بين هذين المتغيرين تمثل بمعادلة Quadratic فقد بلغ عندها معامل التحديد 0.95 وهي أعلى قيمة لهذا المعامل بين جميع المعادلات التي تمثل هذه البيانات، وهذا يعني أن 95%هو مقدار ما تفسره الضريبة من تغيرات في مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام. ولتحديد العلاقة بين هذين المتغيرين تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$\widehat{Y} = \underset{(0.054)}{13.093} + \underset{(0.0)}{1.33X} - \underset{(0.0)}{0.004X^2}$$

علماً أن Y تمثل مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام، وX تمثل إجمالي الضرائب. لقد بلغت قيمة (Sig=0.000 القيمة الاحتمالية لـ F) وهي تعبر عن النموذج ككل، وهي أيضاً أقل بكثير من قيمة (α=0.05) وهذا يدل على معنوية هذا النموذج ودلالته الإحصائية. والشكل التالي يظهر القيم التقديرية والفعلية لمجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام بحسب النموذج السابق خلال فترة الدراسة، كما يظهر قيم هذا المتغير خلال فترة التنبؤ:

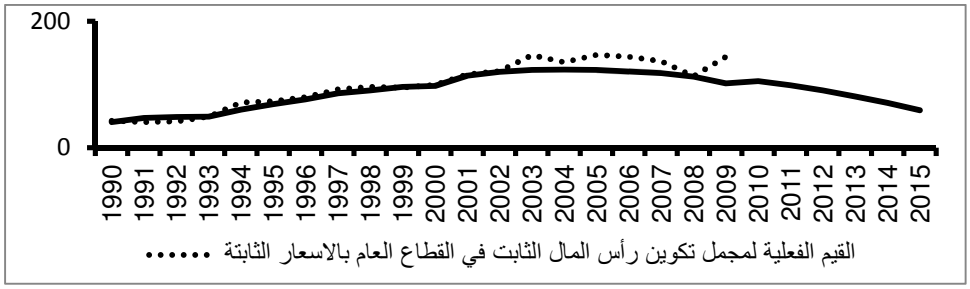

الشكل رقم(2): القيم الفعلية والتقديرية لمجمل التكوين الرأسمالي في القطاع العام خلال فترتي الدراسة والتنبؤ

2. أثر الضريبة على نمو الاستثمارات الخاصة:

إن نمو استثمارات القطاع العام لا يكفي لنمو الاقتصاد الوطني، فلا بدَّ من التكامل في النمو بين كل من القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى توفر عوامل أخرى لا يسعنا ذكرها الآن. فبعد أن درسنا أثر الضريبة على نمو الاستثمارات العامة كأحد العوامل المؤثرة في نمو استثمارات هذا القطاع، سنحاول دراسة أثر الضريبة على نمو استثمارات القطاع الخاص من خلال الجدول رقم (2) وخلال فترة الدراسة المذكورة.

الجدول رقم (2): دراسة العلاقة بين إجمالي الضرائب والرسوم ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990-2009 (المبالغ بمليارات الليرات السورية)

العام	إجمالي الضرائب	معدل نمو إجمالي الضرائب	مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص بالأسعار الثابتة	معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص
1990	22.123	-	57.255	-
1991	27.720	25.299	55.17	-3.642
1992	29.408	6.090	75.611	37.051
1993	29.489	0.273	89.839	18.817
1994	40.456	37.192	96.712	7.650
1995	48.903	20.879	94.358	-2.434
1996	57.371	17.316	87.571	-7.193
1997	69.296	20.786	66.752	-23.774
1998	75.516	8.976	67.749	1.494
1999	83.541	10.627	64.667	-4.549
2000	85.913	2.839	56.761	-12.226
2001	116.932	36.105	62.29	9.741
2002	136.609	16.828	75.304	20.893
2003	151.558	10.943	85.895	14.064
2004	160.79	6.091	120.449	40.228
2005	179.63	11.717	141.505	17.481
2006	194.017	8.009	164.878	16.517
2007	204.427	5.366	146.699	-11.026
2008	219.268	7.260	153.749	4.806
2009	240.64	9.747	153.28	-0.305

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

والشكل التالي يمثل معدل نمو كل من إجمالي الضرائب والرسوم ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص بالأسعار الثابتة:

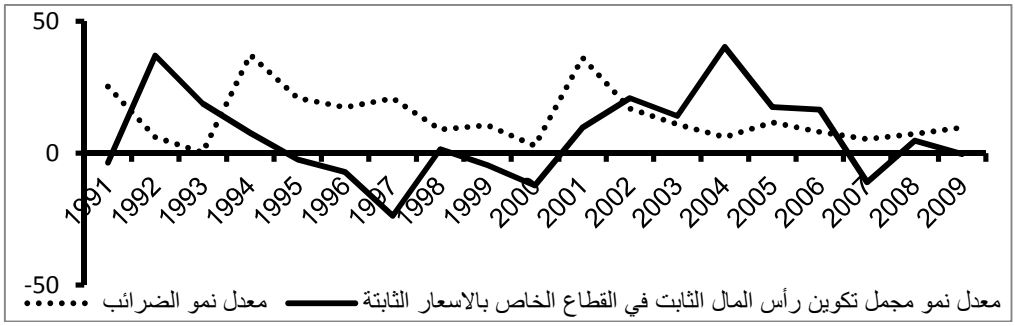

الشكل رقم (3): معدل نمو كل من الضرائب ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص

نلاحظ من الجدول والرسم البياني السابقين أن معدل نمو الضرائب لا ينسجم مع معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص بالأسعار الثابتة، ففي عام 1997 حققت الضرائب معدل نمو وقدره (20.786%) في حين كان معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص (23.774−%) وهو أدنى معدل نمو له خلال فترة الدراسة. وكذلك في عام 2000 نمت الضرائب بمعدل (2.839%) إلا أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص كان سالباً (12.226−%). أما في عام 1999 فقد حققت الضرائب معدل نمو وقدره (10.627%) في حين كان معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص سالباً (4.549−%) وكذلك في أعوام أخرى وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن الإيرادات الضريبية ليس لها أي دور في تمويل الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ في أعوام أخرى أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص حقق معدلات نمو مرتفعة رغم انخفاض معدل نمو الضرائب. ففي عام 1992 حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص معدل نمو قدره (37.051%) في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (6.090%)، أما في عام 2004 فقد حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص معدل نمو وقدره (40.228%) في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (6.091%) وهناك أعوام مماثلة لذلك يمكن القول أن الضرائب لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل نمو الاستثمار الخاص. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة بين إجمالي الضرائب ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص خلال الفترة من 1990−2009 هي علاقة قوية وطردية، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي بينهما 0.80، إلا أننا وجدنا أن العلاقة الأمثل بين هذين المتغيرين تمثل بمعادلة Quadratic إذ بلغ عندها معامل التحديد 0.764 وهي أعلى قيمة لهذا المعامل بين جميع المعادلات التي تمثل هذه البيانات، وهذا يعني أن 76% هو مقدار ما تفسره الضريبة من تغيرات في مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص. ولتحديد العلاقة بين هذين المتغيرين تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل الآتي:

$$\hat{Y} = 81.679 - 0.350X + 0.003X^2$$
$$(0.0) \quad (0.012) \quad (0.228)$$

علماً أن Y تمثل مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، و X تمثل إجمالي الضرائب

لقد بلغت قيمة (Sig=0.000 القيمة الاحتمالية لـ F) والتي تعبر عن النموذج ككل، وهي أيضاً أقل بكثير من قيمة (α=0.05) وهذا يدل على معنوية هذا النموذج ودلالته الإحصائية. والشكل أدناه يظهر القيم التقديرية والفعلية لمجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص بحسب النموذج السابق خلال فترة الدراسة، كما يظهر قيم هذا المتغير خلال فترة التنبؤ:

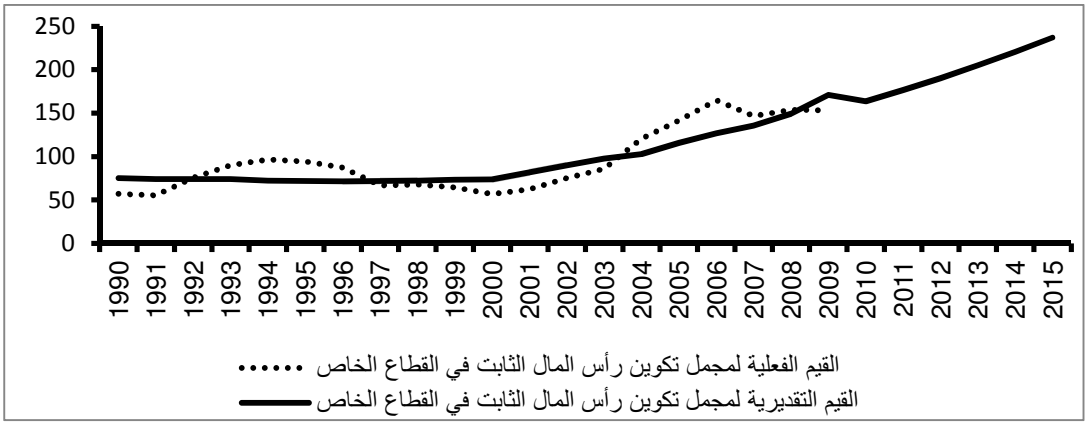

الشكل رقم (4): القيم الفعلية والتقديرية لمجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة والتنبؤ

3. الأثر الضريبي لنسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يتعلق بنسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي فإننا نورد الشكل التالي الذي يبين نسبة مساهمته وذلك خلال فترة الدراسة:

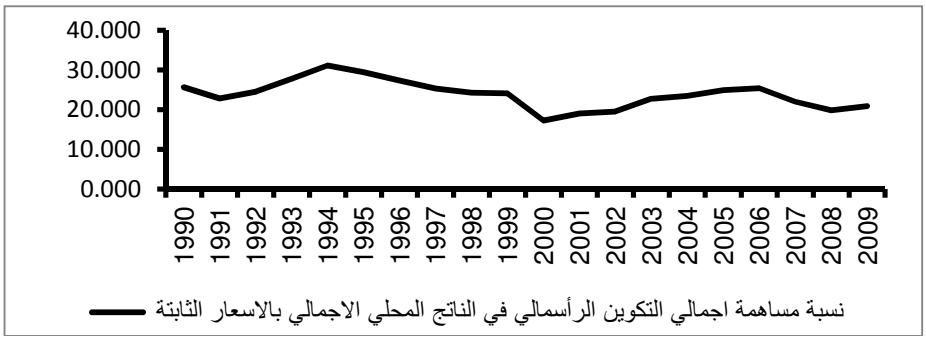

الشكل رقم (5): نسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بلغت أعلى نسبة مساهمة لإجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام1994 (31.092) بما يعادل(167.874) مليار ليرة سورية. ساهم فيها القطاع العام بنسبة (42.390) والقطاع الخاص بنسبة (57.610) مما يدل على تقدم القطاع الخاص وتحسن أدائه في عملية التنمية. ولعل تراجع مساهمة القطاع العام يعود إلى الضعف في عملية إصلاحه وتجديد محتواه، بالإضافة إلى ذلك فرضت على أرباح القطاع العام ضريبة ثابتة بمعدل 28%، في حين خضعت أرباح القطاع الخاص للشرائح الضريبية[1] وخضعت الشركات المساهمة (التي تطرح أكثر من 50% من أسهمها على الاكتتاب العام) إلى نسبة ربح قدرها 14%، وهذا يدل على أن النظام

[1] جدول يوضح نسبة الضرائب حسب شرائح الضريبة على الدخل بموجب المرسوم التشريعي رقم51 لعام 2006

الربح	النسبة
من 50000-200000	%10
من 200000-500000	%15
من 500000-1000000	%20
من 1000000-3000000	%24
من 3000000 وما فوق	%28

المصدر: المادة رقم/3/ من المرسوم التشريعي رقم 51 لعام2006

الضريبي السوري حمّل القطاع العام عبءً ضريبياً أكبر من العبء الضريبي المفروض على القطاع الخاص مما يخل بمبدأ المنافسة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص وذلك لصالح القطاع الخاص. (رجال، 2009، ص134-135).

حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.948 عند مستوى دلالة 0.01 في حال العلاقة خطية بين المتغيرين (y المتغير التابع وهو إجمالي التكوين الرأسمالي، x المتغير المستقل وهو إجمالي الضرائب)، وهي قيمة ذات دلالة معنوية إذ بلغت قيمة (Sig=0.00)، إلا أننا وجدنا أن العلاقة الأمثل بين هذين المتغيرين تمثل بمعادلة Quadratic حيث بلغ عندها معامل التحديد 0.90 وهي أعلى قيمة لهذا المعامل بين جميع المعادلات التي تمثل هذه البيانات، وهذا يعني أن 90% هو مقدار ما تفسره الضريبة من تغيرات في إجمالي التكوين الرأسمالي. ولتحديد العلاقة بين هذين المتغيرين تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل أدناه:

$$\hat{Y} = 94.772 + 0.980X + 0.0X\text{^}2$$
$$(0.0) \quad (0.009) \quad (0.777)$$

لقد بلغت قيمة (Sig=0.000 القيمة الاحتمالية لـ F) والتي تعبر عن النموذج ككل، وهي أيضاً أقل بكثير من قيمة (α=0.05) وهذا يدل على معنوية هذا النموذج ودلالته الإحصائية. والشكل رقم (6) يظهر القيم التقديرية والفعلية لإجمالي التكوين الرأسمالي بحسب النموذج السابق خلال فترة الدراسة، كما يظهر قيم هذا المتغير خلال فترة التنبؤ:

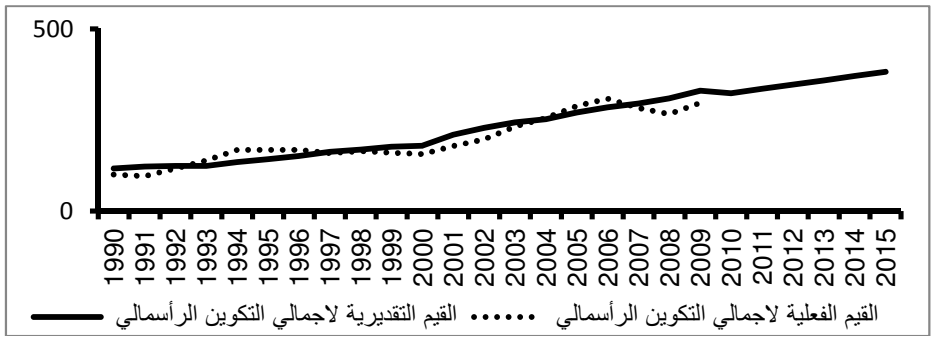

الشكل رقم (6): القيم الفعلية والتقديرية لإجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترتي الدراسة والتنبؤ

إن العلاقة بين الضرائب والاستثمار خلال فترة زمنية محددة لا تظهر علاقة واضحة لأن الدولة تشجع بعض الشركات بالإعفاءات، وتلزم بعضها الآخر بدفع الضرائب نظراً لخضوعها للضرائب بعد انتهاء فترة الإعفاء. بشكل عام يمكن القول بإن الضرائب يمكن أن تتجاوز الاستثمار لأنها تشكل نسبة كبيرة للناتج المحلي وكذلك يشكل الاستثمار نسبة كبيرة للناتج المحلي، فقد تتساوى الضرائب مع الاستثمار وقد يسبق أحدهما الآخر، وذلك حسب ظروف الحالة الاقتصادية لكنه في ظل ظروف الدول النامية، وظروف سورية بشكل خاص، يمكن أن يتجاوز معدل نمو الاستثمارات معدل نمو الضرائب بحيث يجب أن تصل الاستثمارات إلى 25% إلى 30% من الناتج والضرائب يجب أن تصل إلى 20% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك للإقلاع عن حالة الركود. أما في حالات الرواج فيمكن للضرائب أن تتجاوز الاستثمار ويساهم ذلك في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. (كنعان، 2003، 72-73).

ثانياً: أثر الضريبة على الاستهلاك الكلي ومستوى الدخل والعمالة:

الاستهلاك هو العامل الأول المكون للطلب الكلي (الناتج المحلي أو الدخل)، ويقصد به كل ما يستهلكه المجتمع من دخله سواء استهلاك سلع معمرة (غسالة، براد...)، وسلع غير معمرة (خضار، فواكه، ملابس...)، وخدمات (خدمة الطبيب، الاتصالات، خدمات البنوك...)، ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للادخار مادام الدخل يوجه إلى الاستهلاك والادخار، إذ يؤثر الدخل على الاستهلاك والادخار والعلاقة بينهما علاقة طردية. فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وزاد الادخار، علماً أنه يوجد قدر من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل ويسمى بالاستهلاك الذاتي، أي أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لا بد له من الاستهلاك، ويحصل عليه إما عن طريق الاقتراض (الادخار السلبي) أو المساعدات الحكومية، ولهذا يمكن القول، وبحسب تحليل كينز، إن مستوى الدخل والعمالة يتحدد بمستوى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال) الذي يتكون من الإنفاق الخاص على الاستهلاك، والاستثمار والإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار، فإذا ما فرضت الدولة ضريبة جديدة، أو رفعت سعر ضريبة سابقة على الدخل، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستقطاع الضريبي؛ ويعني ذلك نقصاً في الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد ومن ثم فإن نقص الدخل سيؤدي إلى نقص الاستهلاك، فإذا بقي الإنفاق على ما هو عليه فإن ذلك سيؤدي إلى إنقاص الدخل وزيادة البطالة إلا في الحالات التي يوجد فيها (ثغرة تضخمية) (الصباخي، 1982، 136). والجدول رقم (3) يبين أثر الضريبة على الاستهلاك ومستوى الدخل والعمالة:

الجدول رقم(3): دراسة العلاقة بين إجمالي الضرائب والاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990– 2009 (المبالغ بمليارات الليرات السورية)

العام	إجمالي الضرائب والرسوم (1)	معدل نمو الضرائب والرسوم	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الاستهلاك الكلي (2)	معدل نمو الاستهلاك الكلي	الضرائب/ الاستهلاك
1990	22.123	-	268.328	-	389.469	-	386.208	-	5.728
1991	27.720	25.299	311.564	16.113	420.242	7.901	396.028	2.543	7.000
1992	29.408	6.090	371.630	19.279	476.850	13.470	446.509	12.747	6.586
1993	29.489	0.273	413.755	11.335	501.546	5.179	451.970	1.223	6.525
1994	40.456	37.192	506.101	22.319	539.929	7.653	426.431	-5.651	9.487
1995	48.903	20.879	570.975	12.818	570.975	5.750	455.532	6.824	10.735
1996	57.371	17.316	690.857	20.996	612.896	7.342	471.474	3.500	12.168
1997	69.296	20.786	745.569	7.919	628.148	2.489	469.207	-0.481	14.769
1998	75.516	8.976	790.444	6.019	675.888	7.600	495.028	5.503	15.255
1999	83.541	10.627	819.092	3.624	662.396	-1.996	683.954	38.165	12.214
2000	85.913	2.839	904.622	10.442	903.944	36.466	685.005	0.154	12.542
2001	116.932	36.105	950.245	5.043	934.409	3.370	694.236	1.348	16.843
2002	136.609	16.828	1006.431	5.913	1006.431	7.708	719.767	3.678	18.980
2003	151.558	10.943	1074.163	6.730	1018.708	1.220	773.391	7.450	19.597
2004	160.79	6.091	1266.891	17.942	1089.027	6.903	866.553	12.046	18.555
2005	179.63	11.717	1506.440	18.908	1156.714	6.215	966.553	11.540	18.585
2006	194.017	8.009	1704.974	13.179	1215.082	5.046	993.163	2.753	19.535
2007	204.427	5.366	2017.825	18.349	1284.035	5.675	1048.341	5.556	19.500
2008	219.268	7.260	2445.060	21.173	1341.516	4.477	1057.211	0.846	20.740
2009	240.64	9.747	2519.151	3.030	1420.833	5.912	1131.091	6.988	21.275

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة

والأشكال الآتية تمثل معدل نمو كل من إجمالي الضرائب والاستهلاك الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990–2009:

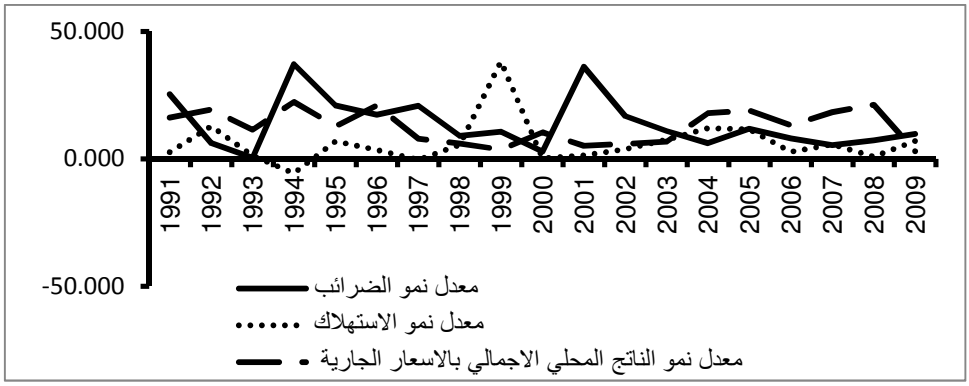

الشكل رقم (7): معدل نمو كل من الضرائب والاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة

مما سبق نلاحظ تزايد حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم عاماً بعد عام خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (13.808%)، في حين تزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بمعدل نمو سنوي وسطي قدره(12.691%) أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد نما بمعدل سنوي وسطي قدره (7.283%). إلا أنه، ورغبة منا في الحصول على نتائج أكثر دقة، قمنا بتقسيم فترة الدراسة الممتدة عشرين عاماً إلى أربع فترات زمنية، مدة كل فترة خمس سنوات ما عدا الفترة الرابعة أربع سنوات وذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم (4): معدلات النمو السنوية الوسطية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) والاستهلاك مع إجمالي الضرائب والرسوم خلال فترات الدراسة

البيان	الفترة (1) 1991- 1995	الفترة (2) 1996- 2000	الفترة (3) 2001- 2005	الفترة (4) 2006-2009
معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم	17.947	12.109	16.337	7.595
معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	16.373	9.800	10.910	13.933
معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	7.991	10.380	11.133	5.277
معدل نمو الاستهلاك	3.537	9.368	7.212	4.036

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، باستثناء الفترة الرابعة والتي حسبت لمدة أربع سنوات وقد كان الفرق على الشكل الآتي:

1.574% للفترة الأولى، 2.309% للفترة الثانية، 5.427% للفترة الثالثة، 6.338-% للفترة الرابعة

كما نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في جميع فترات الدراسة وكان الفرق على الشكل الآتي:

9.956% للفترة الأولى، 1.729% للفترة الثانية، 5.204% للفترة الثالثة، 2.318% للفترة الرابعة

وتعود هذه الفروقات إلى احتمال تمويل الدولة لعجز الضرائب من خلال الاقتراض من المصرف المركزي، كما نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للاستهلاك في جميع فترات الدراسة وكان الفرق على الشكل الآتي:

14.41% للفترة الأولى، 2.741% للفترة الثانية، 9.125% للفترة الثالثة، 3.559% للفترة الرابعة

بشكل عام يمكن القول إن معدل نمو الضرائب أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) ولذلك يمكن أن نتساءل كيف تزداد الضرائب في وقت يلاحظ تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؟؟ علماً أن الضرائب تتبع في معدل نموها وتطورها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيما لو كان النظام الضريبي يعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة، أما إذا كان النظام الضريبي يعتمد على الضرائب غير المباشرة، وخاصة على ضرائب الاستهلاك (الإنفاق) فإن الارتباط بزيادة الناتج يكون أقل درجة من الحالة الأولى، ولهذا يمكن القول إن النظام الضريبي السوري يعتمد على الضرائب غير المباشرة، لكن بشكل عام يجب أن ترتبط الضرائب بمعدل نمو الناتج لأنه يعبر عن الحالة الاقتصادية السائدة.

وبالعودة إلى الجدول رقم (3) يمكن أن نستنتج ما يلي:

- توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وطردية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ بلغت (0.016) باحتمال ثقة قدره 0.95، وهي ليست ذات دلالة معنوية.
- توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إذ بلغت (0.245−) باحتمال ثقة قدره 0.95 وهي ليست ذات دلالة معنوية.
- توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الاستهلاك، حيث بلغت (0.300−) باحتمال ثقة قدره 0.95 وهي ليست ذات دلالة معنوية.

يلاحظ من خلال هذه العلاقات الثلاث عدم وجود أي علاقة بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو كل من الناتج والاستهلاك. ويمكن تفسير عدم الارتباط بما يلي: (كنعان، 2003، 69)

- اعتماد النظام الضريبي السوري على ضرائب القطاع العام أكثر من اعتماده على ضرائب القطاع الخاص.
- تحصل الدوائر الضريبية على ضرائب القطاع العام استناداً إلى الأرباح المخططة، التي تجبر مؤسسات القطاع العام على وضعها مع معدل نمو سنوي، بغض النظر عن حالة الركود القائمة ولذلك تسدد إلى الموازنة العامة للدولة ضرائب أكثر من الأعوام السابقة رغم وجود تراجع في الإنتاج.
- هناك إهمال في التحصيل في السنوات السابقة، وهذا يعبر عن التراكم الضريبي الذي تتم تسويته فيما بعد. لذلك نلاحظ زيادة في الضرائب في أعوام الكساد أكبر من الضرائب في أعوام الرواج.

أما حول علاقة الضرائب بالاستهلاك الكلي فيلاحظ أنه في عام 1990 كانت الضرائب تمثل (5.728%) من إجمالي الاستهلاك، لتزداد في عام 1991، ثم تنخفض في كل من عامي 1992 و 1993، لتزداد عاماً بعد عام وتصل إلى (15.255%) في عام 1998، ثم تنخفض في عام 1999، لتزداد في كل من الأعوام (2000، 2001، 2002، 2003)، ثم تنخفض في عام 2004، لتزداد في كل من عامي 2005 و 2006، ثم تنخفض في عام 2007، لتزداد في كل من عامي 2008 و2009 وتصل إلى (21.275%).

بشكل عام يمكن القول إن هذه المعدلات منخفضة مقارنة مع الدول الأخرى، والنسبة العالية تتراوح بين (25%−35%)، وبما أن الاقتصاد السوري مرَّ بمرحلة ركود اقتصادي خلال فترة التسعينات لذلك تعتبر معدلات الضرائب للاستهلاك مرتفعة آنذاك، ويجب أن تنخفض إلى أقل من ذلك لتشجع على زيادة الاستهلاك بدلاً من أن تؤثر عليه.

تبين هذه الدراسة أن العلاقة بين إجمالي الاستهلاك وإجمالي الضرائب هي علاقة قوية جداً وطردية، لكن في الحقيقة يفترض أن تكون العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة عكسية، ولعل السبب في كونها علاقة طردية إما عدم دقة الإحصاءات الرسمية أو عدم مرونة الاستهلاك تجاه الضريبة، فهناك العديد من السلع والتي إذا فرضت ضريبة مرتفعة عليها فإن المواطن سيشتريها لكونها أساسية لاستمرار حياته. وقد بلغت قيمة معامل الارتباط 0.983 عند مستوى دلالة 0.01 في حال العلاقة الخطية بين المتغيرين (y المتغير التابع وهو الاستهلاك، x المتغير المستقل وهو إجمالي الضرائب)، وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة (Sig=0.00)، إلا أننا وجدنا أن العلاقة الأمثل بين هذين المتغيرين تمثل بمعادلة خطية أيضاً، فقد بلغ عندها معامل التحديد 0.96 وهي أعلى قيمة لهذا المعامل بين جميع المعادلات التي تمثل هذه البيانات، وهذا يعني أن 96% هو مقدار ما تفسره الضريبة من تغيرات في إجمالي الاستهلاك. ولتحديد العلاقة بين هذين المتغيرين تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل الآتي: $\widehat{\mathbf{Y}} = \mathbf{303.979 + 3.468}\boldsymbol{X}$

أي أن معلمة المتغيرX تشير إلى أن زيادة الضريبة بمقدار وحدة واحدة من إجمالي الإيرادات العامة للدولة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار(3.468) مليار ليرة سورية. ومن خلال هذا النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضاً: قيمة الثابت ذات دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة p-value (0.000) مما يدل على دلالتها الإحصائية وقبول الفرضية البديلة القائلة إن قيمة الثابت لا يساوي الصفر عند مستوى دلالة 0,05. فالمعلمة الثابتة هي قيمة عشوائية تتراوح بين القيم السالبة والقيم الموجبة حسب مدى معين. أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغيرX فقد بلغت (0.000) وهي أصغر من (α=0.05), وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.30) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يعاني جزئياً من مشكلة الارتباط الذاتي باحتمال ثقة 95% ولكن حسب الاختبارات الإحصائية لمعنوية داربن واطسون وحجم السلسة الزمنية المدروسة يمكن اعتباره معنوياً إحصائياً باحتمال ثقة 90%. هذا وقد تم عرض هذه المؤشرات لأثر الضريبة على الاستهلاك لكون المعادلة الأمثل لهذه البيانات علاقة خطية. يظهر الشكل التالي القيم التقديرية والفعلية للاستهلاك بحسب النموذج السابق خلال فترة الدراسة، كما يظهر قيم هذا المتغير خلال فترة التنبؤ:

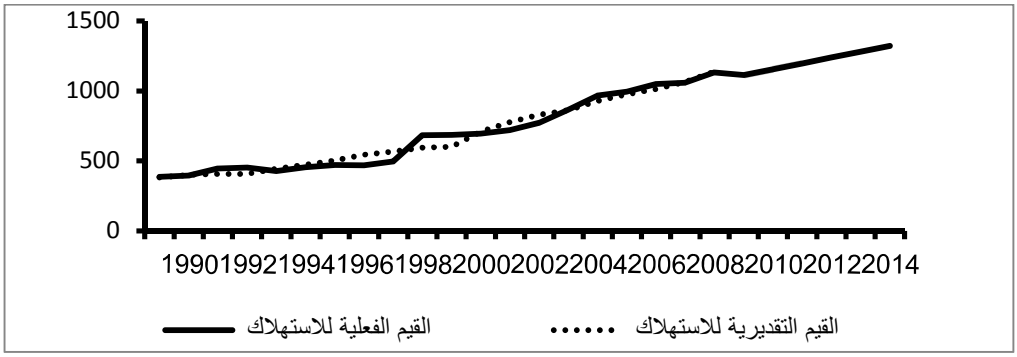

الشكل رقم (10): القيم الفعلية والتقديرية للاستهلاك خلال فترتي الدراسة والتنبؤ

ثالثا: أثر الضريبة في إعادة توزيع الدخل القومي:

تؤثر الضريبة على الطبقات الاجتماعية في أي مجتمع لكونها تؤثر على الدخل والاستهلاك وتخفض الادخار، ولذلك تسعى جميع الدول قبل فرض الضرائب غير المباشرة، التعرف على مستويات الدخول ومستويات الأسعار. فإذا كانت مستويات الدخول مرتفعة، كما في الدول المتقدمة فإنهم يعمدون إلى فرض هذه الضرائب غير المباشرة، وبالمقابل

إذا كانت الدخول متدنية تلجأ الحكومات إلى الضرائب المباشرة، إلا أنه وبشكل عام كل مجتمع يحتوي على طبقتين أساسيتين (الفقراء والأغنياء) وفي الحالات التي يظهر فيها الرواج والازدهار الاقتصادي ويزداد الدخل القومي تستفيد بعض أفراد الطبقة الفقيرة فتظهر الطبقة الوسطى، والتي تضم عادة الشريحة المثقفة من كبار الموظفين والمعلمين والأطباء والمهندسين وكافة أفراد المهن الفكرية، لكن الركود يعصف ثانية بأفراد هذه الطبقة فيهبط القسم الأعظم لطبقة الفقراء، ويبقى قسم منها في عداد الطبقة الوسطى. وعلى كل حال فإن وجود طبقة وسطى مرهون بعدالة توزيع الدخل. أما الطبقة الفقيرة فتضم العمال وذوي الدخل المحدود وصغار الفلاحين والفقراء والعاطلين عن العمل وغيرهم. بينما تضم طبقة الأغنياء التجار والصناعيين والحرفيين على اختلاف درجاتهم إضافة إلى أرباب المهن الفكرية والعلمية وغيرهم. وبنظرة على الواقع السوري يمكن أن نعتمد على مقياس لورانس(مقياس التمركز) فيما إذا كان توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع السوري، ويفيدنا هذا المقياس في تحديد درجة تمركز الموارد أو الدخول أو الملكيات عند فئة من الناس دون الفئات الأخرى، استناداً إلى المقارنة بين التوزيع الفعلي للظاهرة المدروسة من جهة والتوزيع المثالي من جهة أخرى، فهو منحنى يتم رسمه في مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع في مربع ضلعه واحد صحيح يمثل محوره الأفقي النسب التجميعية للسكان من الأفقر إلى الأغنى بينما يمثل محوره العمودي النسب التجميعية للدخل، أما وتر هذا المثلث فيمثل العدالة الكاملة، إذ كلما ابتعد منحنى لورانس عن الخط العادل كلما كان توزيع الدخل غير عادل، وكلما اقترب من منصف الزاوية القائمة كلما كان توزيع الدخل القومي أكثر عدالة. وعند الرجوع إلى المكتب المركزي للإحصاء للحصول على البيانات المطلوبة لرسم منحنى لورانس تبين أن المكتب يعتمد في رسم منحنى لورانز على مسح دخل ونفقات الأسرة إذ يتم رسمه باستخدام أسلوب الإنفاق بدل الدخل لأن بيانات الإنفاق أقرب إلى الدقة والمصداقية من بيانات الدخل ولهذا سنقوم برسم هذا المنحنى بحسب بيانات دخل ونفقات الأسرة لعام 2007 كما في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): التوزيع النسبي التراكمي للأسر والإنفاق التراكمي لهذه الأسر

التوزيع النسبي التراكمي للأسر	الإنفاق التراكمي للأسر
أدنى من 10%	%4
أدنى من 20%	%9
أدنى من 30%	%15
أدنى من 40%	%22
أدنى من 50%	%30
أدنى من 60%	%38
أدنى من 70%	%49
أدنى من 80%	%61
أدنى من 90%	%75
%100	%100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول: أدنى من 30% من الأسر ينفقون 15% من الدخل القومي، أدنى من 40% من الأسر ينفقون 22% من الدخل القومي، أدنى من 50% من الأسر ينفقون 30% من الدخل القومي، أدنى من 60% من السكان ينفقون 38% من الدخل القومي، أدنى من 90% من السكان ينفقون 75% من الدخل القومي

وبتمثيل التوزيع النسبي التراكمي للسكان على المحور الأفقي والإنفاق التراكمي للأسر على المحور العمودي نحصل على ما يسمى بمنحنى لورانس

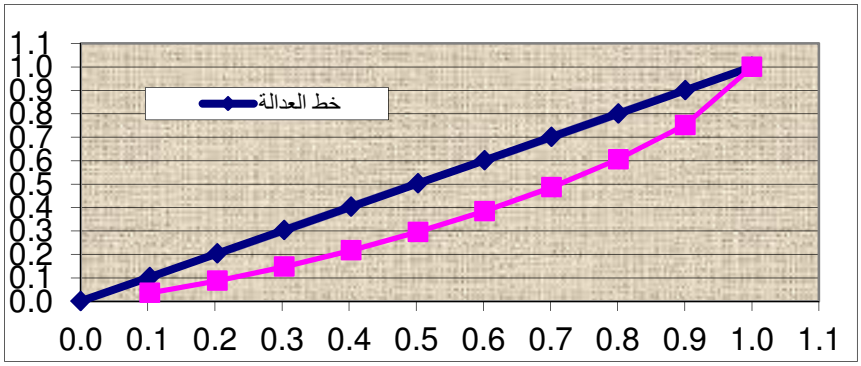

الشكل رقم (11): منحنى لورانس لإنفاق الأسر 2007-2006

لقد بلغ معامل جيني(مؤشر عدالة التوزيع) الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء في عام 1997(34%) ليرتفع في عام2004 إلى (37.2%) مما يدل على تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل القومي في سورية، وخاصة أن هذا المعامل قد اقترب من حد الخطورة المحددة عالمياً بعتبة 40%، أي أن التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة لم تكن في صالح الفقراء، إلا أنه في عام2007 تحسن الوضع المعاشي للمواطن السوري لينخفض معامل جيني إلى 30%، علماً أن هذا المعامل لم يعلن بعد عام 2009.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول وبشكل عام، إن حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي تزايدت خلال فترة الدراسة ولكنها تزايدت بشكل ملحوظ بعد عام 2005 ولعل السبب في ذلك هم الزيادات المتتالية للرواتب والأجور وزيادة قوة العمل، كما تزايدت الأرباح أيضاً. ويمكن تفسير معدل النمو العالي للأرباح قياساً إلى معدل نمو الرواتب والأجور قبل عام 2005 بأن الدولة أعطت الأرباح حريات واسعة من دون تحديد، وإذا قامت بتحديد الربح فإنها لا تستطيع مراقبة التنفيذ على أرض الواقع نظراً للصعوبات الفنية والاجتماعية وغيرها. وهذا يعني أن الأرباح تحصل على حصة كبيرة من الدخل القومي على حساب الأجور. من ناحية أخرى إن حصة الأجر المتدنية تسهم في خلق طلب منخفض لا يستطيع مواجهة العرض الوفير بهدف المساهمة في تشجيع الإنتاج، هذا بالإضافة إلى أن الضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل مباشر على ذوي الدخل المحدود حيث بلغت ما مقداره (44.699) مليار ليرة سورية في عام 2009، وأن العبء الضريبي على هذه الشريحة السكانية بلغ أعلاه في عام 2005 بنسبة (22.570%) وهذا يدل على أن إعادة توزيع الدخل لم يحقق الأهداف المنشودة في المرحلة الماضية للأسباب التالية: تثبيت الرواتب والأجور منذ عام 1994، مما أدى لإطلاق العنان للأرباح، زيادة حجم الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة أدى لزيادة الضغوط على ذوي الدخل المحدود، عدم توفر المناخ المناسب للاستثمار أدى إلى هجرة الرساميل إلى خارج سورية ونقص السيولة وتراجع مستوى التشغيل وظهور الركود الاقتصادي وزيادة أعداد العاطلين عن العمل وتوقف بعض المنشآت الخاصة عن العمل، عدم تطور الأنظمة والتشريعات المالية وخاصة الضريبية منها مما دفع السلطات المالية لزيادة العبء على الضرائب غير المباشرة، لذلك وقع العبء على ذوي الدخل المحدود. (كنعان، 2003، ص67). لكن

ما نستطيع قوله أنه بعد عام 2005 تم السيطرة على هذه المشكلة إلى حد ما فقد حدثت العديد من الزيادات للرواتب والأجور، كما ازداد حجم اليد العاملة (قوة العمل)، وتم التخفيف من حجم الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، بالإضافة إلى تنشيط الاستثمار في سورية في كل من القطاعين العام والخاص، وتطور الأنظمة والتشريعات المالية والضريبية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تبين إحصائياً وجود علاقة طردية وقوية بين الضرائب ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام، إلا أن الواقع يبين أن الضريبة في سورية لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل نمو الاستثمار العام.
2. توجد علاقة طردية وقوية بين الضرائب ومجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، إلا أن الواقع يبين أن الضريبة في سورية لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل نمو الاستثمار الخاص.
3. تبين من هذه الدراسة وجود علاقة قوية جداً وطردية بين إجمالي الاستهلاك وإجمالي الضرائب، لكن في الحقيقة هذه العلاقة كانت طردية في الوقت الذي يجب أن تكون عكسية وقد أوضحنا السبب في الدراسة، كما تبين لنا أن النظام الضريبي السوري يعتمد على الضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك) والتي تخفض من استهلاك الأفراد مما يسهم في انخفاض حجم العمالة والدخل القومي.
4. لم يحقق إعادة توزيع الدخل القومي الأهداف المنشودة بسبب ارتفاع الضرائب غير المباشرة، والتي أثرت بشكل كبير على فئة ذوي الدخل المحدود.

التوصيات:

1. تخفيف العبء الضريبي عن القطاع العام إذ فرضت على أرباح القطاع العام ضريبة ثابتة بمعدل 28% في حين خضعت أرباح القطاع الخاص للشرائح الضريبية.
2. محاولة الانتقال من الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة التي تحقق العدالة لأصحاب الرواتب والأجور وذوي الدخل المحدود.
3. القضاء على مظاهر الفساد الإداري، وسوء استغلال أموال الدولة، وترشيد وضبط الإنفاق العام، وممارسة الرقابة الفعّالة عليه.
4. الاستمرار في تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من الروتين، بالوقت نفسه الاستمرار في تدريب العاملين في الدوائر المالية للعمل على تقديم أفضل الخدمات للإخوة المواطنين بأفضل وأسهل الطرق.
5.

المراجع:

1. عبد الرزاق، مولاي لخضر، شعيب، بونوه: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (الجزائر)، مجلة الباحث عدد 07/ 2009–2010، ص(15).
2. رجال، عبد الحليم: الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2009.
3. غندور، غسان فاروق: الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.
4. كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2003.

5. الصباخي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام، دار النشر المغربية، الرباط، 1982.
6. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سورية، دمشق، للأعوام من 1990 إلى 2009.
7. المرسوم التشريعي رقم (51) لعام2006، وزارة المالية، سورية، دمشق.
8. Vice Chairman Jim Saxton, Tax Reduction and the Economy, Joint Economic Committee Study, , july 1999,page(13).
9. Eric Engen * & Jonathan Skinner, Taxation and Economic Growth, National Tax JournalVol 49 no. 4 (December 1996) pp. 617-42, page(26).
10. William Beach,Rea Hederman, Jr.andGuinevere Nell, Economic Effects of Increasing the Tax Rates on Capital Gains and Dividends, April 15, 2008 (http://www.heritage.org/research/reports/2008/04/economic-effects-of-increasing-the-tax-rates-on-capital-gains-and-dividends).
11. Steven Clark, Ana Cebreiro, Alexander Böhmer, Tax Incentives for Investment – A Global Perspective: experiences in MENA and non-MENA countries, (Version June 2007) ,page(36).
12. Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of SYRIA, UNDP – Syria 2002,page(244).
13. Christina D. Romer, David H. Romer:The Macroeconomic Eeffects of Tax Changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA 02138, July 2007.